

النشاط الاستيطاني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة من ناحية، وعدم تردّد الرئيس الاميركي، جورج بوش، باستخدام طلب ضمانات القروض الاسرائيلية لاثبات جدية الموقف الاميركي من ناحية أخرى، أدت الى تقوية موقف المتحمسين. الى جانب ذلك، رأى فريق المتحمسين في النتائج التي أسفرت عنها حرب الخليج، وظروف انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة من شأنها اضعاف علاقة التحالف الاستراتيجي بين الطرفين الاميركي والاسرائيلي، وبالتالي، الافساح في المجال لبلورة سياسة اميركية شرق اوسطية مستقلة ومحايدة.

من ناحية أخرى، رأى فريق الرافضين بأنه لا يجوز، اطلاقاً، التنازل عن الحقوق العربية، وأنه ليس من المنطقي أو المصلحة الوطنية العامة الدخول في عملية تفاوض سياسية من موقع ضعف. وهذا يعني، ضمناً، أن هذا الفريق يؤمن باقترب تغير موازين القوى الدولية والاقليمية الحالية، وبالتالي انتقال العرب، قريباً، الى موقع قوة يمكنهم من فرض شروطهم على العملية السياسية. أما الفريق الآخر فيقول بأن انفراد الولايات المتحدة الاميركية في القمة الدولية يجعلها الطرف الوحيد القادر على ارغام اسرائيل على القبول بحل «عادل» للقضية الفلسطينية. ولذلك يصبح التعاون معها والقبول بشروط عملية السلام الجارية هما الضمانة الوحيدة لانجاح تلك العملية في ظل الظروف الراهنة.

وهنا لا بدّ من الإشارة الى ان أي حل للقضية الفلسطينية لا يعيد للفلسطينيين حقوقهم التاريخية في فلسطين كافة، ويعوّضهم عن فترة الحرمان والتشرّد منذ العام ١٩٤٨، لا يمكن اعتباره حلاً عادلاً. وحيث انه ليس من الممكن في ظل الظروف القائمة أو المرئية تحقيق مثل هذا الحل، فان الحديث يجب ان يتجه الى تسمية الحل المستهدف «حلاً واقعيًا». وهذا يعني البحث في امكانيات ومكوّنات حل تسمح به معطيات الواقع وتدعمه القوى الفاعلة على الساحتين الدولية والاقليمية.

تشير المعطيات الدولية، في وجه عام، الى ان معظم دول العالم، خاصة الدول الغربية والراسمالية والدول التي استقلت حديثاً عن الاتحاد السوفياتي السابق، اصبح يحبذ الاستقرار أكثر من أي وقت مضى، ويبسدي استعداداً أكبر للدفاع عن الامر الواقع وليس للعمل على تغييره. وحيث ان انتهاء الصراع العقائدي قد ساهم في سيادة منطق المصالح كأساس للعلاقات الدولية، فان الاستقرار الذي يصبو اليه ويسعى الى تكريسه هو استقرار لا علاقة له بالبادئ أو الاخلاقيات أو الحقوق الوطنية أو قضايا العدالة التي تتمناها وتكافح من أجل تحقيقها الكثير من الشعوب الفقيرة والمستعبدة في هذا العالم. وهذا يعني ان أي حل من شأنه تكريس الامر الواقع وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط بغض النظر عن عدالته وشرعيته، يعتبر حلاً معقولاً ومقبولاً من وجهة النظر الدولية، خاصة وجهة نظر الدول المسيطرة على مجال العلاقات الدولية.

من ناحية أخرى، تشير ظروف ومعطيات تطوّر العلاقة الاسرائيلية - الاميركية الى وجود حدود لقدرة ورغبة الادارة الاميركية في الضغط على اسرائيل. وإذا كانت القدرة الاميركية الضاغطة تخضع لطبيعة العملية السياسية داخل الولايات المتحدة الاميركية نفسها، ولدور اليهود والقوى الصهيونية، خاصة في مجال الاعلام وتمويل الحملات الانتخابية، فان الرغبة الاميركية تحكمها استراتيجية عالمية تستهدف السيطرة على النقط العربي وتكريس نفوذها في المنطقة العربية. وهذا يعني ان الادارة الاميركية لن تقبل بمشروع سلام من شأنه اضعاف اسرائيل وتغيير موازين القوى في المنطقة لصالح القوى العربية، وان ظروفها الداخلية قد تحول دون قيامها بالضغط على اسرائيل بالقدر الكافي لتحقيق حل واقعي للقضية الفلسطينية.